بعدما سجلت فائضاً في الأشهر السبعة الأولى من العام المالي الحالي

«الوطني»: تراجع أسعار النفط سيؤثر سلباً على وضع المالية العامة

■ قرار خفض الإنتاج الصادر مؤخراً عن «الأوبك» قد يؤدي إلى تراجع إنتاج النفط الكويتي عن مستويات أكتوبر

■ نمو الائتمان في سبتمبر بدعم من ارتفاع التسهيلات الائتمانية لكل من القطاع الاستهلاكي والأعمال التجارية

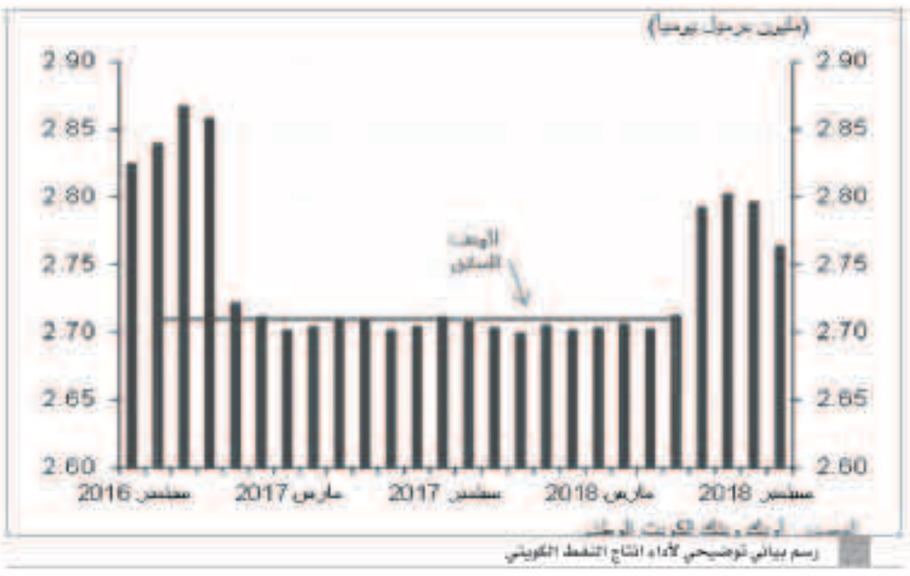

رسم بياني توضيحي لأداء انتاج النفط الكويتي

رسم بياني يوضح تباين مبيعات قطاع العقار

■ ضعف الانفاق الاستهلاكي في نوفمبر على خلفية تعطيل الأعمال نتيجة لموجة الأمطار الغزيرة

■ تعافي مبيعات العقار وارتفاعها إلى 285 مليون دينار في أكتوبر بعد عدة أشهر من التذبذب

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أنه من المقرر أن يؤدي التراجع الذي شهدته أسعار النفط خلال شهر نوفمبر وإعلان منظمة الأوبك مؤخراً عن خفض الإنتاج إلى التأثير على توقعات نمو الاقتصاد الكويتي، حيث يمثل القطاع النفطي حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحوالي 90% من الإيرادات الحكومية، وبالتالي فإن التطورات الأخيرة – التي لم يتم أخذها في الاعتبار بعد ضمن التوقعات الواردة في هذا التقرير – سيكون لها تأثير مهم على النمو الاقتصادي والمالية العامة للعام القادم.

من جهة أخرى، كانت أوضاع الاقتصاد غير النفطي خلال الشهر الماضي متفاوتة، حيث ارتفعت مبيعات العقار إلى مستويات قوية في أكتوبر، في حين كان الإنفاق الاستهلاكي ضعيفاً في نوفمبر، متأثراً على الأرجح بموجة الامطار الغزيرة التي شهدتها البلاد.

تغيير سياسات منظمة الأوبك وحلفائها

بعد أن سجل سعر النفط الخام الكويتي تراجعا بنسبة 7% في أكتوبر، عادوانخفض بنسبة أعلى في نوفمبر بلغت 22% وصولا إلى 58 دولار للبرميل بنهاية الشهر. هذا التراجع الذي منبت به أسعار النفط، والذي جاء على خلفية المخاوف المتعلقة بالامداداتالإيرانيه التي لم تنخفض كما كان متوقعا بفضل إعفاء بعض المستوردين الرئيسيين من العقوبات المفروضة، وارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي، والمخاوف بشان تباطؤ الاقتصاد العالمي. هذه التغيرات دفعت بالأوبك وحلفائها إلى الموافقة في مستهل شهر ديسمبر على خفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يوميا لمدة ستة اشهر اعتبارًا من يناير 2019. وقد ساهم هذا القرار في تعزيز أسعار النفط على المدى القريب، حيث ارتفع سعر مزيج خام برنت بنسبة 5% عقب اعلان هذا القرار قبل أن يتراجع لاحقا جراء مخاوف من عدم تمكن تلك التخفيضات من كبح جماح تخمة الامدادات في سوق النفط العالمي العام المقبل.

مكاسب قوية للمبيعات العقارية

اظهرت بيانات أكتوبر ارتفاعًا نسبيًا في مبيعات العقار، حيث بلغت 285 مليون دينار كويتي مرتفعة بنسبة 31% على اساس سنوي و42% على اساس شهري، وياتي ارتفاع المبيعات للشهر الثاني على التوالي منذ التراجع الملحوظ في اغسطس. كما يعد هذا المستوى أعلى بكثير من المتوسط الشهري للعام 2017 (181 مليون دينار كويتي) وأعلى من متوسط العام 2018 (265 مليون دينار كويتي). ويعزى ارتفاع المبيعات بصفة أساسية لنمو الصفقات في القطاع السكني، هذا بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في نشاط القطاع التجاري. في حين تراجعت مبيعات القطاع الاستثماري بشكل ملحوظ (9-%) عن الشهر السابق، إلا انها ما تزال قوية نسبيًا ببلوغها قرابة 100 مليون دينار كويتي. وجاء هذا التراجع في مبيعات قطاع العقار الاستثماري على الرغم من ارتفاع عدد الصفقات بنسبة 39% على اساس شهري، في حين انخفض متوسط حجم المعاملات للعقارات الاستثمارية بنسبة 34% على أساس شهري، فيما قد يعزى هذا التراجع الأخير إما إلى انخفاض الأسعار أو على الأرجح تغيير نوعية الشقق التي يتم تداولها، اي متوسط حجم المبنى/جودته.

تحسن وضع الموازنة العامة

تظهر البيانات الأولية للميزانية العامة تسجيل الحكومة فائضا ماليا يصل إلى 3.1 مليار دينار كويتي في الأشهر السبعة الأولى من العام المالي 2019/2018 (من ابريل إلى اكتوبر وقبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة)، فيما يعد تحولا جذريا مقارنة بتسجيل عجز بقيمة 1.5 مليار دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام الماضي. وهناك عاملان اساسيان ساهما في هذا التحسن، اولا: ارتفاع عائدات النفط – التي تمثل عادة 90-95% من إجمالي إيرادات الموازنة – بنسبة 51% على اساس سنوي بسبب ارتفاع اسعار النفط بنسبة مماثلة، في حين سجلت الإيرادات غير النفطية تراجعا بسيطا. ثانيا: شهد الإنفاق الحكومي انخفاضا غير متوقع بنسبة 9% على اساس سنوي وذلك على الرغم من ارتفاعه بنسبة 8% للعام باكمله بحسب تقديرات الموازنة العامة. وعلى مستوى المعدلات الإجمالية للميزانية، تراجعت مستويات كلا من النفقات الجارية (8-%) والنفقات الرأسمالية (13%-).

وعلى الرغم من اننا لا نستبعد كليا ضعف البيانات المتعلقة بالنفقات الحكومية، إلا اننا نقدر ان حجم الانخفاض قد يعكس تاخر ارسال التقارير الخاصة بها وان لنفقات الفعليه هي اعلى من ذلك. ويعتبر التراجع الشديد في بند الأجور والرواتب غير معتاد على وجه الخصوص، حيث يعد اكبر بنود الميزانية ويتم دفعه عادة في موعده. وبدون احتساب هذا التراجع، ترتفع النفقات العامة بنسبة 4% على أساس سنوي. وإذا صدقت توقعاتنا وارتفعت النفقات في نهاية العام وعادت إلى مسارها المعتاد، فإن الصورة النهائية للموازنة ستكون اقل إيجابية مما تشير إليه الأرقام الأخيرة – خاصة عندما يتم احتساب تراجع اسعار النفط منذ اكتوبر. ونتوقع في الوقت الحالي ان تسجل الموازنة عجزا بسيطا يصل إلى حوالي 0.4 مليار دينار كويتي أو 1% من الناتج المحلي الإجمالي للعام باكمله. إلا انه من المرجح ان يتم رفع توقعات العجز لكلا من العامين الحالي والمقبل عند اخذ العوامل سالفة الذكر بعين الاعتبار.

الإنفاق الاستهلاكي يتراجع

انخفض الانفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على اساس سنوي في نوفمبر، مسجلا اول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش طفيف في أكتوبر الماضي. ونتج هذا التباطؤ عن تراجع شمل كافة القطاعات دون استثناء، مع تباطؤ معدلات نمو الانفاق الاستهلاكي للسلع المعمرة (خاصة السيارات) و السلع غير المعمرة وكذلك الإنفاق على الخدمات خلال الشهر. ومما لا شك فيه ان ضعف مستويات الإنفاق قد تاثر بتقيد الحركة والعطلات الطارئة التي تم فرضها نظرا لموجة الامطار الغزيرة التي تعرضت لها البلاد في نوفمبر.

تراجع معدلات التضخم

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلا ادنى مستوياته على مدار 15 عاما، حيث بلغ 0.2% على اساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية اي تغير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع احد معايير التضخم «الأساسي» – باستثناء الأغذية والسكن – إلى 1.3% ، فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخرًا في ابريل، كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3%، على الرغم من ان انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الاغلب) قد انخفض قليلا إلى 1.4%-.

وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار الغياب المطلق للضغوط الكبرى للأسعار على كافة النواحي الإقتصادية، مما يعكس مزيجاً من النمو الاقتصادي المعتدل وقوة الدينار الكويتي مقابل العديد من عملات الشركاء التجاريين الاخرين والذي يساهم في خفض تكاليف الواردات، بالإضافة إلى ضعف سوق الإسكان الذي يؤدي إلى الضغط على الإيجارات.

نمو الائتمان يرتفع

ارتفع نمو الائتمان إلى 2.1% في سبتمبر مقابل 1.7% في أغسطس مع تلاشي العوامل الموسمية التي اثرت على اداء الشهر السابق. وقد تعزز هذا الانتعاش من خلال تسارع وتيرة التسهيلات الائتمانية المقدمة للشركات (2.0%) والقطاع العائلي (6.3%)، هذا بالإضافة إلى الارتفاع الموسمي بنهاية كل فترة ربع سنوية في الاقتراض لشراء الأوراق المالية.

وشهدت القطاعات غير المصنفة والقطاع العقاري اعلى معدلات الارتفاع، في حين تراجع الإقراض للقطاع التجاري للشهر الثاني على التوالي. وفي ذات الوقت، ارتفعت ودائع القطاع الخاص بواقع 455 مليون دينار كويتي على خلفية المكاسب التي حققتها الودائع تحت الطلب والودائع بالعملات الأجنبية. وقد ساهم ذلك في تعزيز معدلات نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) إلى 4.8% على اساس سنوي مقابل 4.4% في أغسطس.

ارتفاع أسعار الأسهم

سجل مؤشر بورصة الكويت أولى ارتفاعاته منذ أربعة أشهر في نوفمبر بنمو بلغت نسبته 1.3% على اساس شهري، بدعم من ارتفاع مؤشر السوق الأول (1.6%) والذي يمثل أكثر من ثلثي متوسط قيمة التداولات اليومية (11 مليون دينار كويتي يوميا). ويستفيد هذا القطاع من إدراج البورصة ضمن مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة والذي سيشهد انضمام 11 من أصل 17 شركة مدرجة في السوق الأول إلى المؤشر في أواخر ديسمبر. أما على صعيد الأداء القطاعي، جاءت قطاعات الاتصالات والعقارات والخدمات الاستهلاكية والخدمات المالية في الطليعة من حيث نمو انشطة التداول. وبصفة عامة، ساعد تحسن ديناميكيات السوق على نمو القيمة السوقية بواقع 475 مليون دينار كويتي، حيث بلغت 29.2 مليار دينار كويتي.

وفي إطار تأهب السوق للمرحلة الثانية للانضمام إلى مؤشر فوتسي، فإنه من المتوقع تدفق 500 مليون دولار أخرى من الاستثمارات الأجنبية. وقد دخل السوق حتى الآن 473 مليون دولار من صافي التدفقات الأجنبية ومن دول مجلس التعاون الخليجي، مما يشكل 23% من إجمالي أنشطة التداول لهذا الشهر، بنمو بلغت نسبته 18% عن معدلات الشهر السابق.

لحماية أنفسهم من التهديدات السيبرانية

«بوز ألن هاملتون» تطرح نصائح للمتعاملين في قطاع التجارة الإلكترونية بالكويت خلال موسم الأعياد

مع بدء موسم التسوق في فترة الأعياد، يستعد تجار التجزئة المتعاملون عبر شبكة الإنترنت في منطقة الخليج لجني فوائد النمو الهائل في قطاع التجارة الإلكترونية. ويشير تقرير صادر عن «البن كابيتال» الى أن قطاع التجزئة في الكويت حقق نموا سريعا في السنوات الأخيرة حيث يستفيد تجار التجزئة من ظروف السوق المؤاتية وتطور أذواق المستهلكين وسوق غير مشبعة نسبيا.

ومع ذلك، في حين تتمتع التجارة الإلكترونية بحركة نمو سريع، تشير التوجّهات العالمية للهجمات إلى ان قطاع دعم البيع بالتجزئة لا يزال هدفا شائعا للمجرمين السيبرانيين. على سبيل المثال، تستهدف عملية التجسس الإلكتروني ميغكارت «MageCart» تجار التجزئة على شبكة الإنترنت من خلال إنشاء مواقع إلكترونية تحاكي مواقع الضحايا على الشبكة وتدرج رمزًا خبيثًا (شيفرة خبيثة) لالتقاط بيانات البطاقة.

وتعتبر اجهزة نقاط البيع الفعلية نقطة ضعف اخرى لتجار التجزئة. فالمجموعات العاملة عبر البلاد مثل FIN6 تستهدف الشركات التي تقدّم خدمات نقاط البيع لتجار التجزئة وقد اظهرت مهارات في تهديد الشبكات للوصول إلى بيانات بطاقات الدفع المخزنة على اجهزة نقاط البيع.

كما يستهدف المجرمون السيبرانيون أجهزة الكمبيوتر عبر منطقة الشرق الأوسط لاستخراج العملات الرقمية. وتشير مصادر شركة سيمانتيك «Symantec» الى إن الارتفاع الشديد في اسعار العملات الرقمية وتقلبها في الربع الاخير من عام 2017 ادى إلى زيادة ملحوظة في معدلات الإصابة. ويقوم ما يسمّى بـ«الكريبتوجاكرز «cryptojackers»، بخرق المواقع الإلكترونية للعلامات التجارية الشهيرة وينشرون نصا خبيثا لإصابة متصفحي الشبكة من الزائرين غير المرتابين. وبمجرد ان يقوم احد العملاء بزيارة موقع تعرّض للاختراق باستخدام وسائل غير آمنة، يبدأ برنامج النص الخبيث بسحب طاقة الجهاز لاستخراج العملة الرقمية.

وقال جاي تاونسند، مدير مشاريع في بوز ألن هاملتون في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا : «تشهد التجارة الإلكترونية نموا سريعا في منطقة الخليج حاليا لكنها شهدت ازدهارا قبل مدة طويلة في اماكن اخرى من العالم واكتسب خلالها المجرمون السيبرانيون عقودا من الخبرة في تعزيز مهاراتهم باستهداف المستهلكين والشركات المتعاملة عبر شبكة الإنترنت. وفي منطقة الخليج، يتم استهداف تجار التجزئة وبنيتهم التحتية بشكل متزايد مع المتغيرات المتقدمة للبرامج الضارة لاعتراض بيانات بطاقة الدفع والاتصالات. ويشير هذا الواقع إلى الحاجة لمزيد من اليقظة الأمنية السيبرانية من قبل تجار التجزئة والعملاء على حد سواء».

واضاف زياد نصر الله، مدير مشاريع في «بوز ألن هاملتون» الشرق الأوسط وشمال افريقيا: «في منطقة الخليج، يشكّل نمو التسوق عبر اجهزة الهاتف النقّالة بيئة غنية تشجّع شبكات الجرائم السيبرانية لزيادة عملياتها. لذا، فإنه من المحتم على تجار التجزئة والمستهلكين حماية أنفسهم من الهجمات التي يمكن أن تسبب اضرارًا هائلة في الشؤون المالية او السمعة كذلك».

إنطلاقا من هذه الحقائق، يحتاج تجار التجزئة والمستهلكون في منطقة الخليج العربي إلى استباق التهديدات السيبرانية والتخطيط وفقا لذلك لضمان موسم تسوق سليم وآمن. وتطرح بوز ألن هاملتون بعض النصائح البارزة لتجار التجزئة والعملاء لحماية انفسهم ضد التهديدات الإلكترونية خلال موسم الأعياد المقبل.

نصائح لتجار التجزئة:

1. تذكروا ان المجرمين السيبرانيين يفضلون الأهداف السهلة

المواقع الالكترونية التي تفتقر للحماية ومنصات التجارة الإلكترونية غير الآمنة تجذب المجرمين السيبرانيين. وهؤلاء المجرمون لا يسعون فقط للحصول على البيانات المالية، فالمعلومات المتعلقة بالعملاء كعادات التسوق أو المعلومات الشخصية غالبا ما تكون أكثر قيمة. فتماما كأرقام بطاقات الدفع، يمكن بيع هذه البيانات على منتديات «Dark Web» وتؤدي إلى سرقة الهوية أو الاستقلال. وبمثال آخر، إذا كان بائع التجزئة المحصّن امنيا يعمل مع مورّد ثالث يشكو من بيئة امنية ضعيفة، فإن المهاجمين سيستهدفون هذا المورّد للوصول إلى بائع التجزئة. وكون هذا المورد يتمتع بإمكانية الوصول الموثوق إلى بائع التجزئة، فإن المهاجمين سيستغلون هذه الثقة، مما يجعل حتى تجار التجزئة الآمنين على شبكة الإنترنت عرضة للخطر.

2. لا تنتظروا حتى يفوت الأوان

ضمان وجود الخدمات المقدّمة من قبل المزودين بخدمات متابعة وإدارة الأمن السيبراني (MSSP). فمن الأسهل استباق حصول حادث سيبراني ومنع حدوثه من تصحيح عواقبه. المزودون بالخدمات الأمنية المدارة يقدّمون مجموعة من الخدمات الأمنية للحفاظ على الأنشطة التجارية عبر الإنترنت بما في ذلك الحماية من رفض الخدمة ومراقبة السمعة وتوقع التهديدات والاستجابة للحوادث.

3. طوّروا وكرّروا اختبار خطط الاستجابة

حتى مع الاستعداد وخطط استمرارية العمل، تبقى الحوادث السيبرانية مسالة وقت فقط. إن تطوير خطة الاستجابة ما هو إلا جزء من المعركة. ينبغي اختبار الخطط وكفاءة الموظفين من خلال التمارين وأزمات المحاكاة بحيث يعرف موظفو الشركة، من العاملين على صناديق القبض إلى الرؤساء التنفيذيين، كيفية الرد عند حصول حادثة.

4. قوموا بالتحديث بشكل دائم

تشكّل البرامج القديمة تهديدا لأمن انظمة الدفع وبيانات العملاء، لذا ينبغي على تجار التجزئة إنشاء انظمة لإدارة البرامج لتطبيق تصحيحات الأمان بشكل منتظم. جهات التزويد بالتكنولوجيا تنشر تحديثات تتناول العيوب ونقاط الضعف بشكل مستمر، وأبرز ما يمكن لتاجر التجزئة القيام به، بغض النظر عن شراء التكنولوجيا المناسبة، هو الاهتمام بها بشكل صحيح.

5. تابعوا المناقشات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعبر شبكة الإنترنتيمكن أن يضر أحد المنافسين او احد العاملين ضمن المؤسسة بصورة العلامة على شبكة الإنترنت. الحضور على شبكة الإنترنت هو محرّك أساسي للإيرادات، وتميز العلامة، وحركة زيارة المتاجر الفعلية والالكترونية، وهذا يشمل ليس فقط المواقع الرسمية بل ايضا وسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات ذات الصلة. ينبغي على تجار التجزئة متابعة ومراقبة المناقشات التجارية عبر الإنترنت حول علاماتهم حيث يسهل على الجهات الخبيثة تنفيذ حملات سلبية على شبكة الإنترنت مؤهلة للانتشار السريع. إضافة إلى ذلك، يمكن لاي موظف غير نزيه الاستحصال على الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي ونشر معلومات مسيئة او خاطئة، مما يسبب ضررا بالسمعة. من الممكن أن يتسبب أحد الموظفين او المشغلين لوسائل التواصل الاجتماعي بإلحاق ضرر مماثل للهجوم الخبيث او أكثر.

نصائح للمستهلكين:

6. إذا بدا الأمر صعب التصديق، فهناك شك فيه

إذا كنتم من العملاء، تذكروا ان المجرمين السيبرانيين يدركون عادات التسوق في فترات الأعياد ويستخدمون أساليب مختلفة لاستهداف العملاء غير المرتابين بنجاح. التهديد الأكثر شيوعا الذي يستهدف المستهلكين هو التصيّد عبر البريد الإلكتروني او من خلال رسالة نصية للإعلان عن صفقات تبدو جيدة فيما هي غير صحيحة وتحث الأشخاص على الكشف عن بياناتهم المالية او تسمح بدخول البرامج الخبيثة الى اجهزتهم.

7. تأكدوا بحدسكم

بالنسبة اليكم كمستهلكين، فإن توقع تلقي عمليات الشراء عبر شبكة الإنترنت يمكن أن يخلق إحساسا زائفا بالأمان في كثير من الأحيان، حيث غالبا ما يستغل المجرمون السيبرانيون فواتير الشحن الزائفة أو استبيانات العملاء أو الاتصالات الأخرى لاستهداف الجمهور. خذوا حذركم من رسائل البريد الإلكتروني غير المتوقعة ولا تفصحوا عن المعلومات الشخصية مطلقا. فمن بين الأساليب الشائعة التي يستخدمها المجرمون السيبرانيون هو الاتصال بالأفراد ومطالبتهم بتقديم معلومات شخصية كإثبات لتاكيد طلبية غير موجودة.

8. ابحثوا عن رمز القفل

عند التسوق عبر شبكة الإنترنت، ابحثوا عن رمز القفل في شريط العنوان الذي يشير إلى أن البيانات المرسلة إلى الموقع الالكتروني، بما في ذلك معلومات بطاقة الدفع، محمية، لتقليل إمكانية عرض البيانات أمام «متنصتين» محتملين.

9. شككوا في المراجعات المدرجة على شبكة الانترنت

استروترفينغ «Astroturfing» هو تكتيك يستخدمه البائعون الشرعيون والمزيفون على السواء لتقليل المراجعات السلبية للمنتج عن طريق تعيين فرق لإدراج مراجعات إيجابية مزيفة. غالبا ما تتضمن علامات هذا التكتيك العديد من المراجعات المبهمة القصيرة التي يتم نشرها في تتابع قصير. في مواقع التجارة الإلكترونية المعروفة التي تبيع الآلاف من المنتجات، يمكن أن يخفي هذا التكتيك منتجات اقل قيمة او منتجات مزيفة او حتى خطرة.

زياد نصر الله

جاي تاونسند